

3-1-2020

العلاقة بين السيولة والربحية والملاءة في المصارف الإسلامية The Relationship between Liquidity, Profitability and Solvency in Islamic Banks

khaled lafyalnaif
albalqa'a applied university, Zarqa College, kalneif@bau.edu.jo

Kholoud DaifAllah Al-Qallab

-

Follow this and additional works at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois>



Part of the [Islamic Studies Commons](#)

Recommended Citation

alnaif, khaled lafy and Al-Qallab, Kholoud DaifAllah (2020) "العلاقة بين السيولة والربحية والملاءة في المصارف الإسلامية The Relationship between Liquidity, Profitability and Solvency in Islamic Banks," *Jordan Journal of Islamic Studies*: Vol. 16: Iss. 1, Article 5.

Available at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois/vol16/iss1/5>

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in Jordan Journal of Islamic Studies by an authorized editor. The journal is hosted on [Digital Commons](#), an Elsevier platform. For more information, please contact rakan@aarj.edu.jo, marah@aarj.edu.jo, u.murad@aarj.edu.jo.

العلاقة بين السيولة والربحية والملاءة في المصارف الإسلامية**خلود ضيف الله القلاب******د. خالد لافي النيف***

تاريخ قبول البحث: ٢٠١٨/١١/١١م

تاريخ وصول البحث: ٢٠١٨/٥/١٤م

ملخص

هدفت الدراسة إلى تحليل واختبار العلاقة بين السيولة والربحية والملاءة في المصارف الإسلامية، ولتحقيق هذا الهدف تكونت عينه الدراسة من (٤٨) مشاهدة لستة مصارف إسلامية آسيوية، وغطت الفترة من عام ٢٠٠٩م إلى عام ٢٠١٦م.

خلصت النتائج التطبيقية لتحليل الانحدار إلى وجود علاقة سلبية معنوية بين الربحية وكل من السيولة والملاءة، كما وأظهرت النتائج أيضا وجود علاقة طردية معنوية بين السيولة والملاءة. أوصت الدراسة بعدد من التوصيات من أهمها: ضرورة العمل على استحداث أسواق وأدوات مالية إسلامية تساعد المصارف الإسلامية في حل مشكلة الفائض والعجز في السيولة، وضرورة وجود معيار كفاية رأس المال خاص بالمصارف الإسلامية يأخذ بعين الاعتبار طبيعة عمل هذه المصارف والمخاطر التي تواجهها.

كلمات مفتاحية: السيولة، الربحية، الملاءة، المصارف الإسلامية، إدارة المصارف الإسلامية.

Abstract

This study aims to test and analyze the relationship between liquidity, profitability and solvency in Islamic banks.

For this purpose (48) observations of (6) Asian Islamic banks over the period 2009-2016 were comprised.

The empirical results of regression analysis revealed that there is a statistically significant negative relationship between bank profitability and both of liquidity and solvency. The results also showed that the liquidity has a positive significant relationship with solvency.

The study recommends the need to establish Islamic capital market and Islamic investment instrument to help Islamic banks in solving liquidity surplus and shortage problem.

It also recommends the need to specific capital adequacy ratio for Islamic banks taking into consideration the nature of Islamic bank risk

١.١ المقدمة.

يعد القطاع المصرفي رافدا رئيسيا للاقتصاد الوطني وأحد دعائمه الرئيسية، بوصفه حلقة الوصل بين وحدات الفائض المتمثلة بالمدعين ووحدات العجز المتمثلة بالمقترضين، وهو بذلك يشكل أحد أهم مصادر التمويل للمشاريع الاستثمارية التي تسهم بشكل أو بآخر في عملية التنمية الاقتصادية، وتساعد في تحقيق النمو الاقتصادي.

* أستاذ مشارك، جامعة البلقاء التطبيقية - كلية الزرقاء.

** باحثة.

العلاقة بين السيولة والربحية والملاءة

وتفرض طبيعة عمل المصارف على إدارتها بأن تعمل على تحقيق التوازن بين ثلاثة أهداف رئيسية هي: السيولة والربحية والملاءة، حيث إن الإدارة الناجحة للمصرف هي: تلك التي تستطيع تحقيق التوازن بين هذه الأهداف التي تتكامل وتتلائم أحياناً، وتتعارض أحياناً أخرى. ففي حين يمثل هدف الربحية بقدرة المصرف على تحقيق عائد من خلال الاستغلال الأمثل لموارده بكفاءة^(١)، فإن هدف السيولة يتعلق بقدرة المصرف على مواجهة التزاماته المالية للمودعين بالدرجة الأساس وبقية الالتزامات الأخرى، كالاستجابة لطلبات الائتمان أو منح القروض الجديدة^(٢)، وذلك من خلال الاحتفاظ بأصول عالية السيولة وذات عائد منخفض. أما بالنسبة للملاءة، فإنها تعبر عن قدرة رأس المال على تحقيق السلامة والمتانة في المراكز المالية للبنوك^(٣).

وبذلك، يتضح التعارض والتلازم بين هدف السيولة والربحية، حيث إن تحقيق أحدهما سيكون على حساب الآخر؛ فزيادة الربحية تتطلب الاستثمار في المزيد من الأموال والموجودات الأقل سيولة، وهذا يتعارض مع هدف السيولة، وكذلك فإن الاحتفاظ بقدر كافٍ من السيولة والسعي نحو الاستخدام الآمن للأموال، وضمان حقوق المودعين، وتجنب العديد من المخاطر قد تحد من قدرة المصرف على تعظيم الأرباح^(٤).

من جانب آخر ووفقاً لمبدأ الاستمرارية، فإن هذه الأهداف يمكن أن تكون متكاملة؛ إذ إنّه في حين تهتم الربحية والملاءة بالأجل الطويل فإن السيولة تهتم بالأجل القصير، بمعنى: أن نجاح إدارة السيولة في الأجل القصير يؤدي إلى تحقيق الربحية والأمان في الأجل الطويل^(٥).

لذلك، فقد حظيت دراسة العلاقة بين السيولة والربحية والملاءة بوصفها أهدافاً رئيسية لأي مصرف لتحقيق التوازن بينها، باهتمام كثير من الباحثين والكتاب.

١.٢ مشكلة الدراسة.

استناداً إلى ما تقدم، فإن التحدي الأكبر لإدارة المصرف ينطوي على دراسة وفهم العلاقة بين المكونات الرئيسية الثلاثة لإدارة المصارف (الربحية والسيولة والملاءة) في المصارف الإسلامية بما يحقق الإدارة السليمة للموارد في المصارف الإسلامية وحماية أموال المودعين والمالكين. وعليه يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس الآتي:

— ما طبيعة واتجاه العلاقة بين السيولة والربحية والملاءة في المصارف الإسلامية؟

ويشكل أكثر تحدياً، يتفرع عن هذا السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:

١- ما طبيعة واتجاه العلاقة بين السيولة والربحية في المصارف الإسلامية؟

٢- ما طبيعة واتجاه العلاقة بين السيولة والملاءة في المصارف الإسلامية؟

٣- ما طبيعة واتجاه العلاقة بين الربحية والملاءة في المصارف الإسلامية؟

١.٣ أهداف الدراسة.

تهدف الدراسة إلى تحليل واختبار طبيعة واتجاه العلاقة بين السيولة والربحية والملاءة في المصارف الإسلامية في عينة مكونة من ستة مصارف إسلامية في ست دول آسيوية مختلفة للفترة من عام ٢٠٠٩م إلى عام ٢٠١٦م. وذلك من خلال:

١- التعرف إلى طبيعة العلاقة بين السيولة والربحية في المصارف الإسلامية.

- ٢- التعرف إلى طبيعة العلاقة بين السيولة والملاءة في المصارف الإسلامية.
- ٣- التعرف إلى طبيعة العلاقة بين الربحية والملاءة في المصارف الإسلامية.
- ٤- الخروج بتوصيات من شأنها مساعدة إدارات هذه المصارف والمهتمين في فهم طبيعة العلاقة بين هذه الأهداف.

١.٤ أهمية الدراسة.

تتبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع نفسه، والذي يعنى بالمكونات الرئيسية الثلاثة لإدارة المصارف وهي: الربحية والسيولة والملاءة، وتزداد أهميتها عندما تتناول المصارف الإسلامية ذات الطبيعة المختلفة عن المصارف التقليدية، والتي أثبتت وجودها وقدرتها على المنافسة خاصة بعد الأزمة المالية عام ٢٠٠٨م وفي عدد من الدول الإسلامية. حيث تعد الخدمات المصرفية الإسلامية حالياً من أسرع القطاعات الاقتصادية نمواً حول العالم، ويضم أكثر من ٤٠٠ مؤسسة تدير أصولاً تزيد عن ١ تريليون دولار أمريكي (١٠٠٠ مليار دولار أمريكي) حول العالم^(١). كذلك، فإنه من المتوقع أن تكون نتائج هذه الدراسة مفيدة، خاصة وأنها الدراسة الأولى من نوعها -حسب علم الباحث- التي تناولت هذه الأهداف مجتمعة وفي عدد من الدول.

٢. الأدبيات النظرية والدراسات السابقة.

٢.١ الإطار النظري للدراسة.

٢.١.١ السيولة.

يُقصد بالسيولة -شكل عام- القدرة على تحويل الأصول إلى نقود بشكل سريع ودون تحقيق خسارة^(٢). وفي مجال المصارف يقصد بسيولة المصرف: قدرته على مواجهة التزاماته المالية للمودعين بالدرجة الأساس وبقية الالتزامات الأخرى، كالاستجابة لطلبات الائتمان أو منح القروض الجديدة^(٣). ومن هنا تتجلى الأهمية الخاصة للسيولة في المصارف أكثر منها في غيرها من المؤسسات؛ وذلك لاختلاف طبيعة عملها، إذ تعتمد المصارف بشكل أساسي على ودائع العملاء (أفراد ومؤسسات) والتي تتطلب أن تكون المصارف مستعدة دائماً لتلبية طلبات السحب عليها، لذلك فإنه من الضروري أن تدار السيولة بكفاءة عالية، من خلال التخطيط الدقيق للسيولة والتنبؤ بعمليات السحب والإيداع وطلبات الائتمان، بما يمكن من تخفيض مخاطر حدوث فائض أو عجز في السيولة إلى أقل ما يمكن. وبهذا تكون إدارة المصرف أمام تحدٍ كبير يتمثل بتحديد المستوى المقبول لديها من السيولة^(٤).

وفي الوقت الذي تستطيع المصارف التقليدية مواجهة نقص السيولة من خلال الاستعانة بالمصارف المركزية والمصارف الأخرى وتوظيف فائض السيولة لديها، سواء من خلال تقديم القروض البنينة لليلة واحدة أو أكثر، أم من خلال الأسواق النقدية التي تتوافر فيها أدوات نقدية تلائم طبيعة عمل تلك المصارف، فإن إدارة السيولة بشقيها، سواء أكانت فائض السيولة أم نقصها، تشكل أبرز التحديات التي تواجهها المصارف الإسلامية؛ وذلك لأسباب عدة منها^(٥):

- ١- ضرورة الالتزام بأحكام وقواعد الشريعة الإسلامية التي توجب استثمار الأموال وعدم اكتنازها وحبسها بما يسهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
- ٢- وجوب استثمار الأموال المتاحة بالصيغ والأدوات الإسلامية فقط.

العلاقة بين السيولة والربحية والملاءة

٣- عدم استكمال شبكة المصارف الإسلامية على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي حتى الآن، الأمر الذي يحد من القدرة على تبادل النقدية فيما بينها، كما هو الحال في المصارف التقليدية.

٤- عدم قدرة المصارف الإسلامية على تغطية ما تتعرض له من انخفاض في معدل السيولة النقدية عن طريق الاقتراض الربوي من المصارف التقليدية الربوية أو المصارف المركزية.

وقد أشارت الكثير من الأبحاث والدراسات والأدبيات المالية إلى أن المؤسسات المالية، ومنها المصارف التجارية تعتمد على عدد من النسب المالية لمعرفة كفاية السيولة النقدية فيها، وبما يجعلها قادرة على الوفاء بالتزاماتها مما لديها من نقدية أو أصول أخرى سريعة التحويل إلى نقدية. ومن أبرز النسب المالية المستخدمة في إطار تقييم كفاية السيولة نسبة الرصيد النقدي، ونسبة السيولة القانونية ونسبة الاحتياطي القانوني ونسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات^(١١)(١٢)، وقد استخدمت هذه الدراسة نسبة الرصيد النقدي بوصفها مقياساً للسيولة، وهي تشير إلى مدى قدرة الأرصدة النقدية (النقد في الصندوق ولدى البنك المركزي، والأرصدة الأخرى: كالعملات الأجنبية والمسكوكات الذهبية) التي يمتلكها المصرف، على الوفاء بالودائع. ويمكن التعبير عن هذه النسبة بالمعادلة الآتية^(١٣):

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{النقد في الصندوق} + \text{النقد لدى البنك المركزي} + \text{الأرصدة السائلة الأخرى}}{100 \times \text{الودائع وما في حكمها}}$$

ويقصد بالودائع وما في حكمها جميع المطلوبات، باستثناء رأس المال الممتلك، وتبين المعادلة أعلاه إلى أنه كلما زادت نسبة الرصيد النقدي، زادت مقدرة المصرف على تأدية التزاماته المالية في مواعيدها المتفق عليها^(١٤).

٢.١.٢ مفهوم الملاءة.

يلعب رأس مال المصارف دوراً مهماً في المحافظة على سلامة ومتانة واستقرار وضع المصارف، وسلامة الأنظمة المصرفية بشكل عام، حيث يمثل رأس مال المصرف مصدر تمويل وأساساً للنمو المستقبلي، وامتصاص أي خسارة غير متوقعة يمكن أن يتعرض لها البنك قبل أن تظال أموال المودعين^(١٥).

لذلك، فإن الجهات الرقابية اشتترطت وجود حد أدنى من معيار كفاية رأس المال يضمن خفض المخاطر والخسائر التي يمكن أن يتعرض لها المودعون والدائنون، وتوفير الاستقرار في الصناعة المصرفية، وشجعت المصارف على التشغيل عند مستويات أعلى من الحد الأدنى المفروض، والعمل على تعديل هذا الحد عند شعورهم بأي مخاطر جديدة، أو عدم التأكد من مدى جودة الموجودات القائمة^(١٦). وبذلك فإن مفهوم كفاية رأس المال يوضح العلاقة بين مصادر رأس مال المصرف والمخاطر المحيطة بموجوداته.

يمكن تعريف درجة الملاءة في المصرف بأنها احتمال إعسار المصرف، حيث ترتفع درجة الملاءة كلما انخفض احتمال الإعسار^(١٧). ولقياس الملاءة فقد اعتمدت الجهات الرقابية بداية نسبة الرافعة المالية التي تقيس نسبة رأس المال إلى الموجودات، ثم جاءت مقررات لجنة بازل عام ١٩٨٨م^(١٨)، حيث يعبر عن نسبة كفاية رأس المال (بازل ١) بنسبة رأس المال إلى الموجودات الخطرة المرجحة. لاحقاً فإن لجنة بازل قامت في عام ١٩٩٩م بتقديم معيار جديد لكفاية رأس المال سمي بمعيار بازل ٢، كما يأتي^(١٩):

$$\text{معيار بازل ٢: نسبة كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال}}{\text{المخاطر الائتمانية} + \text{المخاطر السوقية} + \text{المخاطر التشغيلية}}$$

٢.١.٢.١ كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية.

تختلف المصارف الإسلامية اختلافاً كبيراً عن المصارف التقليدية من حيث طبيعة نشاطاتها واستخداماتها للموارد؛ حيث ينقل المصروف الإسلامي جزءاً من موارده المالية على أساس المضاربة بصفته مضارباً، يتحمّل المودع (صاحب المال) أي خسارة لاحقة بها ما لم يثبت تعدي أو تقصير المضارب، ولا يغرم المصروف (المضارب) شراً أي جزء من الخسارة باتفاق فقهاء المذاهب الأربعة^(٢٠).

وتتضح أهمية احتفاظ المصارف الإسلامية بكمية نقدية كافية من رأسمالها، من خلال استعراض النقاط الآتية^(٢١):

- ١- ضمان المصارف الإسلامية للخسائر الناشئة عن التعدي والتقصير (المخاطر التشغيلية).
- ٢- قيام المصارف الإسلامية بمزج أموال المساهمين وأموال المودعين، لذا فهي تشارك في تحمّل الخسارة بصفتها (رب مال)، مما يؤكد أهمية احتفاظها برأس مال قوي يستوعب خسائرها.
- ٣- إن مدة الوديعة الاستثمارية في المصارف الإسلامية والتي تصل في الغالب إلى سنة، لا تتناسب مع المدد المحددة لصيغ التمويل والاستثمار متوسطة وطويلة الأجل، ولذلك لا بد من وجود نسبة كافية من الأموال الذاتية للمصروف لتغطية السحوبات العادية والطارئة.
- ٤- عدم قدرة المصارف الإسلامية على الاستفادة من التسهيلات القائمة على الفائدة، التي يقدمها المصروف المركزي والمصارف التقليدية لمعالجة أزمة السيولة لديها، بالإضافة إلى أن عدم وجود سوق مصرفية إسلامية نشطة، يجعل الحاجة كبيرة إلى الاحتفاظ برأس مال كبير.

٢.١.٣ الربحية.

تعد الربحية مؤشراً للكفاءة والاستغلال الأمثل للموارد، وتولي الإدارة في المصارف أهمية خاصة لتحقيق الأرباح التي تنعكس ضمن مقاييس الأداء المحاسبية والاقتصادية، والتي تستخدم من قبل المالكين والمقرضين والمستثمرين والمحللين الماليين للحكم على نجاح الإدارة وكفاءتها في استخدام الموارد المتاحة. وفي هذه الدراسة سيتم استخدام المقياس المحاسبي المتمثل في معدل العائد على الموجودات ((Return On Assets (ROA) الذي يقيس مدى فاعلية الإدارة في استخدام الموارد المتاحة، ومدى قدرتها على تحقيق العوائد من الأموال المتاحة من مختلف المصادر التمويلية، بغض النظر عن مصدر هذا التمويل، وبالتالي فهو يعكس أثر الأنشطة التشغيلية والتمويلية بالشركة^(٢٢).

٢.١.٤ العلاقة بين الربحية والسيولة.

تسعى المصارف لتحقيق التوازن بين هدفي السيولة والربحية، فالسيولة ضرورية لتفادي خطر الإفلاس والتصفية، والربحية ضرورية للنمو واستمرار البقاء. ولكن التعارض بين هذين العنصرين ينشأ من أن تحقق المزيد من أحدهما لا بد أن يكون على حساب الآخر؛ فالسيولة تعني: الاقتراب الأكثر من النقد وشبه النقد، والربحية تعني: الإبتعاد الأكثر عنهما، وباعتبار أن دخل الاستثمار في الموجودات الأقرب إلى النقد، غالباً ما يكون أقل من دخل الاستثمار في الموجودات الأخرى الأقل سيولة، بحكم ما يتضمنه من مخاطر^(٢٣). إذ تشير الأدبيات المالية إلى وجود تبادل للمخاطر والعوائد في كل استثمار؛ حيث إنّه من المنطقي المطالبة بعوائد أعلى كلما كان الاستثمار أكثر خطورة.

٢.٢ الدراسات السابقة.

حفلت الدوريات المالية بالعديد من الدراسات التي تناولت موضوع العلاقة بين متغيرات الدراسة، وهي: السيولة والربحية والملاءة في المصارف التقليدية في عدد من الدول العربية والأجنبية، سواء كان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر، نذكر منها الدراسات الآتية:

(١) دراسة (Akinwumi, et al., 2017) بعنوان: "Liquidity management and banks performance in Nigeria"^(٢٤) والتي هدفت إلى دراسة العلاقة بين الربحية والسيولة في عينة من المصارف النيجيرية في عينة تضم أربعة مصارف، وغطت الفترة من ٢٠٠٧-٢٠١٦م، استخدمت الدراسة ارتباط بيرسون، وأظهرت النتائج الميدانية وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين سيولة المصارف والعائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات. ومع ذلك، فإن العلاقة ليست كلها ذات دلالة إحصائية عند استخدام العائد على الموجودات كبديل للربحية. أوصت الدراسة بضرورة قيام المصارف بتقييم وإعادة تصميم استراتيجيات إدارة السيولة لتحقيق عائد أفضل.

(٢) دراسة (ديبونة، ٢٠١٧م)، بعنوان: "أثر مخاطر السيولة على ربحية البنوك التجارية: حالة عينة من البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٥م"^(٢٥)، التي هدفت إلى معرفة أثر مخاطر السيولة على ربحية البنوك التجارية العاملة في الجزائر في عينة تضم خمسة مصارف، وذلك خلال الفترة ما بين ٢٠١٠م و٢٠١٥م، وقد اعتمدت الدراسة على الأسلوب القياسي، واستخدمت عدداً من المؤشرات لتقدير أثر مخاطر السيولة على الربحية ممثلة بمؤشرات العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات. توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين العائد على الموجودات ونسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات ونسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع، في حين كانت العلاقة طردية مع نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع. أوصت الدراسة بضرورة مواجهة مخاطر السيولة في المصارف والتركيز على الربحية.

(٣) دراسة (Dahiyat, 2016) بعنوان: "Does Liquidity and Solvency Affect Banks Profitability? Evidence from Listed Banks in Jordan"^(٢٦) التي هدفت لاختبار تأثير السيولة والملاءة على ربحية البنوك المدرجة في بورصة عمان، وتكونت العينة من ١٥ مصرفاً، وغطت الفترة ٢٠١٢-٢٠١٤م. وقد تم استخدام النسبة السريعة لقياس السيولة ونسبة الدين لقياس الملاءة، ونسبة العائد على الموجودات لقياس الربحية. واستخدمت الدراسة الانحدار البسيط لدراسة العلاقات. أظهرت النتائج وجود تأثير سلبي كبير للسيولة على الربحية، وعدم وجود تأثير للملاءة على الربحية.

(٤) دراسة (بو خريص الأمين، ٢٠١٥م) بعنوان: "تأثير مخاطر السيولة على الأداء المالي"^(٢٧)، والتي هدفت إلى التعرف على مدى تأثير مخاطر السيولة على الأداء المالي للمصرف، وقد تم استخدام العائد على الموجودات والعائد على حقوق المالكين كمؤشرات للربحية، باستخدام نموذج الانحدار البسيط وغير الخطي للفترة من ٢٠٠٨-٢٠١٣م، توصلت الدراسة إلى أن العلاقة بين الربحية ونسبة (الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات) طردية.

(٥) دراسة (زاهر، ٢٠١٤م) بعنوان: "أثر السيولة والكفاية الإدارية والملاءة المالية على ربحية المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية"^(٢٨)، والتي هدفت إلى تحري وجود علاقة بين نسب السيولة والكفاية الإدارية والملاءة المالية، ونسبة الربحية في المصارف السورية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٣م. باستخدام الانحدار البسيط، والانحدار المتعدد. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية بين السيولة والربحية، ووجود علاقة

طردية بين نسبة الملاءة والربحية. أوصت الدراسة بعدد من التوصيات منها: ضرورة قيام المصارف الخاصة بالعمل على تنويع استثماراتها، والتخفيف من اتباع السياسة المتحفظة.

٦) دراسة (Trujillo-Ponce, 2013) بعنوان: "What determines the profitability of banks? Evidence from Spain" (٢٩) التي هدفت إلى إجراء تحليل تطبيقي للعوامل التي تحدد ربحية المصارف الإسبانية خلال الفترة (١٩٩٩-٢٠٠٩م)، استخدمت الدراسة نموذج GMM على عينة كبيرة من البنوك الإسبانية، وأشارت النتائج إلى وجود علاقة عكسية بين العائد على الموجودات والمخاطر الائتمانية، ووجود علاقة طردية مع عدد من العوامل منها: نسبة القروض إلى مجموع الموجودات، والكفاية الإدارية الجيدة.

٧) دراسة (أبو زعيتر، ٢٠٠٦م) بعنوان: "العوامل المؤثرة في ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين" (٣٠)، والتي هدفت إلى تحديد وقياس أثر عدد من العوامل المؤثرة في ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين، تكونت عينة الدراسة من سبعة مصارف تجارية، وغطت الدراسة الفترة من ١٩٩٧م حتى ٢٠٠٢م، اعتمدت الدراسة معدل العائد على الموجودات، ومعدل العائد على حقوق الملكية كمقاييس للربحية وكمتغير تابع، في حين تمثلت المتغيرات المستقلة في عدد من المتغيرات منها (نسبة السيولة النقدية، نسبة الموجودات الثابتة إلى حقوق المساهمين، نسبة المديونية (الرافعة المالية)، صافي الفوائد، إجمالي الموجودات، حقوق الملكية، عمر المصرف، عدد الموظفين، عدد الفروع)، باستخدام الانحدار الخطي. توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: وجود علاقة سلبية بين نسبة السيولة النقدية والربحية مقاسة بالعائد على الموجودات، ووجود علاقة طردية بين نسبة الموجودات الثابتة إلى حقوق المساهمين والربحية مقاسة بالعائد على حقوق المالكين.

٨) دراسة (Kosimidou et al., 2004) بعنوان: "Determinates of Profitability of Domestic UK Commercial Banks" (٣١) التي هدفت إلى التعرف إلى محددات ربحية المصارف البريطانية خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٢م، باستخدام تحليل الانحدار، حيث كان معدل العائد على الموجودات متغيراً تابعاً، وهناك عدد من المتغيرات المستقلة وهي: (السيولة مقاسة بنسبة النقدية إلى الموجودات المتداولة، ونسبة الموجودات المتداولة إلى مجموع الموجودات ونسبة الملكية، نسبة التكاليف إلى الدخل، وحجم البنك مقاساً بمجموع الموجودات). توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها: وجود علاقة سلبية بين العائد على الموجودات ونسبة الموجودات المتداولة إلى مجموع الموجودات، وطردية مع نسبة النقدية إلى الموجودات المتداولة.

٩) دراسة (الرشدان، ٢٠٠٢م) بعنوان: "محددات الربحية في المصارف التجارية الأردنية" (٣٢)، التي هدفت إلى تحديد وقياس أثر كل من: (الرافعة المالية وحجم المصارف والسيولة وتكلفة الودائع ومخاطر سعر الفائدة ومخاطر رأس المال) على ربحية المصارف التجارية الأردنية خلال الفترة (١٩٨٥-١٩٩٩م)، وقد شملت عينة الدراسة كلاً من: (البنك العربي، وبنك الأردن، والبنك الأردني الكويتي). توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها: عدم وجود أثر للسيولة على الربحية، في حين كانت ذات تأثير سلبي على ربحية بنك الأردن فقط.

٢.٣ ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة.

بعد استعراض الدراسات السابقة لموضوع الدراسة نلاحظ أنها تناولت المصارف التجارية، ولم يتسنّ للباحث إيجاد أية دراسة تناولت متغيرات هذه الدراسة مجتمعة في المصارف الإسلامية. كذلك فإن هذه الدراسة تميزت أيضاً باختيار عينة غطت

سنة مصارف إسلامية من ست دول تعمل في بيئات مختلفة، مما قد يعزز نتائج هذه الدراسة.

٣. المنهجية ووصف البيانات.

٣.١ بيانات الدراسة.

تم استخدام المصادر العربية والأجنبية من كتب ورسائل جامعية وأبحاث ودراسات سابقة ذات العلاقة بموضوع البحث لإغناء الجانب النظري، أما الجانب التطبيقي فقد اعتمد الباحث في جمع البيانات اللازمة على مصادر البيانات الثانوية والمتمثلة بشكل أساسي بالتقارير المالية السنوية والقوائم المالية للمصارف الإسلامية عينة الدراسة، والمنشورة في المواقع الإلكترونية لهذه المصارف.

٣.٢ منهج تحليل البيانات.

تبحث الدراسة في تحديد طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة، لذلك سوف تعتمد على المنهج الوصفي والتحليلي في الجانب النظري، أما في الجانب التطبيقي فقد تم استخدام المنهج الكمي.

٣.٣ عينة الدراسة.

تكونت عينة الدراسة من ستة مصارف إسلامية من ست دول آسيوية خلال الفترة من ٢٠٠٩م إلى ٢٠١٦م، وبذلك توافرت لدى الباحث (٤٨) مشاهدة، يمكن عدها كافية للوصول إلى نتائج مقبولة إحصائياً، وهذه المصارف هي:

١- **البنك الإسلامي الأردني: Jordan Islamic Bank**: تأسس البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار (كشركة مساهمة عامة محدودة) سنة ١٩٧٨م لممارسة الأعمال التمويلية والمصرفية والاستثمارية طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية الغراء، وياشر الفرع الأول للبنك عمله في ١٩٧٩/٩/٢٢ م برأسمال مدفوع لم يتجاوز المليون دينار من رأس ماله المصرح به البالغ أربعة ملايين دينار، ويبلغ رأسمال البنك (١٨٠) مليون دينار أردني. يقدم البنك خدماته المصرفية والاستثمارية والتمويلية من خلال فروعه البالغة (٧٥ فرعاً و ٢٩ مكتب) والمنتشرة في جميع أنحاء المملكة. ويعمل في البنك الإسلامي حوالي (٢٢٣٦) موظفاً وموظفة كما بلغ عدد حسابات العملاء العاملة في البنك حوالي (٩٠٣) ألف حساب^(٣٣).

٢- **البنك الإسلامي الفلسطيني Palestine Islamic Bank**: تأسست شركة البنك الإسلامي الفلسطيني المساهمة العامة المحدودة عام ١٩٩٥م، وياشر البنك نشاطه المصرفي في مطلع عام ١٩٩٧م، ويبلغ رأسماله المصرح به ١٠٠ مليون سهم بقيمة اسمية دولار أمريكي واحد للسهم، وتم خلال عام ٢٠١٧م زيادة رأسماله المدفوع ليصبح ٦٩ مليون دولار أمريكي.

يقوم البنك بممارسة الأعمال المصرفية والمالية والتجارية وأعمال الاستثمار وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، من خلال ٣٦ فرعاً ومكتباً و ٦٦ جهاز صراف آلي في جميع أنحاء فلسطين^(٣٤).

٣- **مصرف الراجحي: Al Rajhi Bank**: بدأ مصرف الراجحي، أحد أكبر المصارف الإسلامية في العالم، نشاطه عام ١٩٥٧م. حيث تم افتتاح أول فرع له في الرياض عام ١٩٥٧م، وفي عام ١٩٧٨م تم دمج مختلف المؤسسات التي

تحمل اسم الراجحي تحت مظلة واحدة في شركة الراجحي المصرفية للتجارة، وفي عام ١٩٨٨م تم تحويل المصرف إلى شركة مساهمة سعودية عامة. يتمتع مصرف الراجحي، ومقره الرياض بالمملكة العربية السعودية، بمركز مالي قوي وهو يدير أصولاً بقيمة ٣٠٧ مليار ريال سعودي (٨٠ مليار دولار أمريكي)، ويبلغ رأس ماله ١٦.٢٥ مليار ريال سعودي (٤.٣ مليار دولار)، ويعمل فيه أكثر من ٩,٦٠٠ موظف. ولديه شبكة واسعة تضم أكثر من ٥٠٠ فرع، وأكثر من ٤,١٠٠ جهاز صراف آلي و ٤٦,٠٠٠ أجهزة نقاط البيع، و ١٧٠ مركزاً للحوالات المالية، كما أن لديه أكبر قاعدة عملاء بين المصارف السعودية^(٣٥).

٤- مصرف قطر الإسلامي: **Qatar Islamic Bank (QIB)**: أول مصرف إسلامي في قطر، حيث بدأ عمله عام ١٩٨٢م، ولا يزال إلى الآن أكبر المؤسسات المصرفية الإسلامية في الدولة، حيث يستحوذ حالياً على نسبة ٤٢% من قطاع الصيرفة الإسلامية في قطر، وبلغت حصته السوقية حوالي ١٢% من إجمالي السوق المصرفية. وفي نهاية عام ٢٠١٧ بلغ إجمالي حقوق المساهمين في المصرف ١٥,٣ مليار ريال قطري (٤.٢ مليار دولار أمريكي)، ووصل إجمالي الموجودات إلى ١٥٠ مليار ريال قطري (٤١.١٥ مليار دولار أمريكي)^(٣٦).

٥- بنك دبي الإسلامي: **Dubai Islamic Bank**: تم تأسيس بنك دبي الإسلامي في عام ١٩٧٥م في دولة الإمارات العربية المتحدة، تمت زيادة رأس المال البنك إلى ٤٩٤٢.٢ مليون درهم في آذار ٢٠١٦م. وبلغت القيمة السوقية ٧.٨ بليون دولار في أيار ٢٠١٧م^(٣٧).

٦- البنك الإسلامي بروناي دار السلام **Bank Islam Brunei Darussalam Berhad (BIBD)**: تم تأسيس البنك الإسلامي بروناي دار السلام (BIBD) في عام ٢٠٠٥م، من خلال اندماج بنك بروناي الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية في بروناي. يعد البنك الإسلامي الرائد وأكبر مزود للخدمات المالية في بروناي، ويعمل به ٩٠٠ موظف، وبلغت قيمة الأصول ٩.٥ مليار دولار، وتخدم أكثر من ٢٠٠ ألف عميل. يقع مقره الرئيسي في بندر سيرى بيغاوان، ولديه ستة عشر فرعاً في مواقع إستراتيجية في مقاطعات بروناي الأربع، ولديه أكبر شبكة من أجهزة الصراف الآلي في البلاد، تخدم أكثر من ربع سكان بروناي^(٣٨).

٣.٦ متغيرات الدراسة.

الجدول (١) يبين متغيرات الدراسة، وطريقة احتساب كل منها:

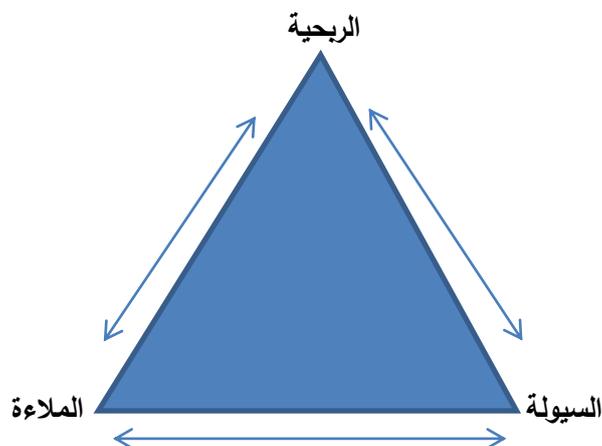
الجدول (١):

متغيرات الدراسة وطريقة احتسابها.

الرمز	المعادلة	النائب- المقياس	المتغير
ROA	صافي الدخل ÷ إجمالي الموجودات.	العائد على الموجودات.	الربحية
CD	النقد والأرصدة لدى المصرف والمصارف والمؤسسات المصرفية والمصارف المركزية) ÷ ودائع العملاء.	نسبة الرصيد النقدي.	السيولة
AD	معدل كفاية رأس المال = رأس المال النظامي ÷ إجمالي الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر (التمويل، التشغيل، السوق).	نسبة كفاية رأس المال.	الملاءة

٣.٧. نموذج البحث.

نموذج الدراسة سيكون على النحو الآتي:



شكل (١) نموذج الدراسة.

٣.٤. فرضيات الدراسة.

للوصول إلى نتائج يمكن من خلالها الإجابة عن تساؤلات الدراسة، سيتم اختبار ثلاث فرضيات صيغت بالصورة العدمية كما يأتي:

- الفرضية الأولى (H01): لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الربحية والسيولة في المصارف الإسلامية.
- الفرضية الثانية (H02): لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الربحية والملاءة في المصارف الإسلامية.
- الفرضية الثالثة (H03): لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين السيولة والملاءة في المصارف الإسلامية.

٣.٥. الأساليب الإحصائية المستخدمة.

لغرض اختبار العلاقة بين السيولة والربحية والملاءة في المصارف الإسلامية، من خلال اختبار فرضيات الدراسة وباستخدام برامج التحليل الإحصائي (Eviews & SPSS)، تم إجراء الاختبارات الإحصائية الآتية:

أولاً: أساليب الإحصاء الوصفي Statistical Descriptive Technique: للتعرف على خصائص العينة خلال فترة الدراسة فقد تم استخدام عدد من مقاييس النزعة المركزية والتشتت، مثل: المتوسط الحسابي Average، والوسيط Median، والانحراف المعياري Standard deviation، . كذلك فقد تم استخدام اختبار جاركو بيررا Jarque-Bera؛ للتحقق من شرط التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة.

ثانياً: معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) : وذلك لاختبار وجود العلاقة بين متغيرات الدراسة وقوتها.

ثالثاً: تحليل الانحدار Regression analysis: وذلك من خلال أنموذج الانحدار البسيط وتحليل التباين، لتحديد أثر كل متغير على المتغير الآخر.

٣.٦. النماذج القياسية المستخدمة لاختبار فرضيات الدراسة:

تعتمد النماذج القياسية المستخدمة في الدراسة على البيانات المقطعية (Panel data) لغرض اختبار فرضيات الدراسة باستخدام الأنموذج Panel Least Squares وتقدير نماذج الانحدار الآتية:

$$\text{Model 1: } ROA_{t,i} = \beta_0 + \beta_1 CD_{t,i} + \varepsilon \dots\dots\dots(1).$$

$$\text{Model 2: } ROA_{t,i} = \alpha_0 + \alpha_1 AD_{t,i} + \varepsilon \dots\dots\dots(2).$$

$$\text{Model 3: } CD_{t,i} = \gamma_0 + \gamma_1 AD_{t,i} + \varepsilon \dots\dots\dots(3).$$

حيث أن: ROA: العائد على الموجودات، CD: نسبة السيولة، AD: نسبة الملاءة، β_0 ، α_0 ، γ_0 : الثابت، β_1 ، α_1 ، γ_1 : معاملات المتغيرات، ε : الخطأ العشوائي، t: السنة (من ٢٠٠٩-٢٠١٦م)، i: البنك (من بنك ١ إلى بنك ٦).

٣.٧. حدود البحث.

٣.٧.١. الحدود المكانية: تمثلت الحدود المكانية للدراسة في المصارف الإسلامية في قارة آسيا، وتم اختيار ستة مصارف من ست دول آسيوية عشوائياً.

٣.٧.٢. الحدود الزمنية: تمثل الحدود الزمنية للجانب التطبيقي للدراسة في سلسلة زمنية تمتد من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٦م.

٤. النتائج والمناقشة.

٤.١. الإحصاءات الوصفية.

الجدول (٢) يبين الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة، والتي تشمل: المتوسط الحسابي والوسيط وأعلى وأدنى قيمة والانحراف المعياري واختبار التوزيع الطبيعي.

الجدول (٢):

الإحصاءات الوصفية.

المتغير	المتوسط	الوسيط	أعلى قيمة	أدنى قيمة	الانحراف المعياري	جاركو-بيرا (J-Bera)	احتمالية J-Bera
ROA (%)	١.٦٧	١.٥١	٣.٣٧	٠.١٣	٠.٦٩	٢.٦٨	٠.٢٦
CD (%)	٣٨.١	٣٠.٥	٧٦.٠	١٦.٠	٠.١٩٨	٥.٦٤	٠.٠٦
AD (%)	١٩.٨	١٩.٦	٣٠.٠	١٢.٩	٠.٠٤١	٣.٥٧	٠.١٧

المصدر: نتائج تحليل الانحدار Eviews.

يظهر الجدول (٢) أن المتوسط الحسابي للعائد على الموجودات لعينة الدراسة خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٦م قد بلغ ١.٦٧%، في حين بلغت قيمة الوسيط ١.٥١%، وتراوحت قيم هذا المتغير بين ٣.٣٧% كأعلى قيمة و ٠.١٣% كأقل قيمة وانحراف معياري قدره ٠.٦٩. كما وتبين النتائج أن المتوسط الحسابي لمتغير السيولة قد بلغ ٣٨.١%، وبلغت قيمة الوسيط ٣٠.٥%، وتراوحت قيم نسبة السيولة بين ١٦% كأقل قيمة و ٧٦% كأعلى قيمة على التوالي. وبلغت قيمة الانحراف المعياري ٠.١٩.

أما بالنسبة لمتغير الملاءة، فقد بلغت قيمة المتوسط الحسابي ١٩.٨% وهي مساوية تقريباً لقيمة الوسيط والتي بلغت ١٩.٦%، وتراوحت قيم هذه النسبة بين ٣٠% و ١٢.٩% كأكبر وأقل قيمة على التوالي (بعد حذف قيمتين شاذتين)، وبلغت قيمة الانحراف المعياري ٠.٠٠٤.

أخيراً، تشير قيم اختبار التوزيع الطبيعي (جاركو-بيرلا) إلى أن جميع المتغيرات تتبع التوزيع الطبيعي، حيث بلغت قيمة هذا الاختبار ٢.٦٨، ٥.٦٤ و ٣.٥٧ للمتغيرات الربحية والسيولة والملاءة على التوالي، وبمستوى دلالة أكبر من ٠.٠٠٥. أما من حيث تتبع السلوك التاريخي للمتوسط الحسابي لهذه المتغيرات خلال فترة الدراسة، فإن الجدول (٣) يبين ذلك.

الجدول (٣):

متوسط متغيرات الدراسة لكل سنة خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٦م.

٢٠١٦م	٢٠١٥م	٢٠١٤م	٢٠١٣م	٢٠١٢م	٢٠١١م	٢٠١٠م	٢٠٠٩م	
١.٧٩	١.٨٢	١.٦٨	١.٦٦	١.٧٠	١.٥٧	١.٤٤	١.٧٢	ROA (%)
٣٢.٦	٢٩.٥	٣٥.١	٣٧.٣	٣٨.٢	٤٢.٥	٤٣.٤	٤٦.٥	CD (%)
١٥.٤	١٤.٧	١٤.٩	١٦.٨	١٨.٣	١٩.٠	٢٠.٢	١٩.٤	AD (%)

المصدر: احتساب الباحث.

يظهر الجدول (٣) أن المتوسط الحسابي لمتغير ربحية المصارف الإسلامية عينة الدراسة، انخفض في عام ٢٠١٠م قبل أن يتابع ارتفاعه عامي ٢٠١١م و ٢٠١٢م ليصل إلى ١.٧٠%، ثم عاد وانخفض إلى ١.٦٦% و ١.٦٨% في عامي ٢٠١٣م و ٢٠١٤م على التوالي قبل أن يسجل أعلى قيمة عام ٢٠١٥م وهي ١.٨٢%، ثم انخفض قليلاً إلى ١.٧٩% عام ٢٠١٦م.

كما ويظهر الجدول (٣) أن المتوسط الحسابي لمتغير السيولة تابع انخفاضه التدريجي بدءاً من عام ٢٠٠٩م، حيث بلغت ٤٦.٥% إلى أن وصلت إلى ٢٩.٥% عام ٢٠١٥م، قبل تصعد إلى ٣٢.٦% عام ٢٠١٦م. أما بالنسبة إلى المتوسط الحسابي لمتغير الملاءة، فإن الجدول (٣) يبين تذبذب هذه النسبة بين ١٦.٨% و ٢٠.٢% في الأعوام من ٢٠٠٩م إلى ٢٠١٣م، قبل أن تستقر عند ١٥% تقريباً في الأعوام الثلاثة الأخيرة.

٤.٢ مصفوفة الارتباط لمتغيرات الدراسة.

الجدول (٤) يبين مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة.

الجدول (٤):

مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة.

الملاءة	السيولة	الربحية	
		١	الربحية
	١	*.٠٤٠٤-	السيولة
١	*.٠٦٤٨	*.٠٣٩٢-	الملاءة

* Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

يلاحظ من الجدول رقم (4) أن قيمة معامل ارتباط بيرسون بين متغير الربحية ومتغير السيولة سالب، وذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha < 0.01$) هي (-0.404)، وهذا يدل على وجود علاقة سلبية ضعيفة ولكنها معنوية بينهما. كما ويبين الجدول أن قيمة معامل ارتباط بيرسون بين متغير الربحية ومتغير الملاءة قد بلغت -0.392، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha < 0.01$)، وهذا يدل على وجود علاقة سلبية ضعيفة، ولكنها معنوية أيضا بين متغير الربحية ومتغير الملاءة. أما بالنسبة للارتباط بين متغير السيولة والملاءة، فإن النتائج تشير إلى وجود علاقة طردية مقبولة بينهما، حيث بلغت قيمة المعامل 0.648، وبمستوى دلالة ($\alpha < 0.01$).

٤.٣ النتائج والمناقشة:

٤.٣.١: نتائج اختبار الفرضية الأولى.

الجدول (٥) يبين نتائج اختبار الفرضية الأولى ($H01$): لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الربحية والسيولة في المصارف الإسلامية.

جدول (٥):

نتائج اختبار الفرضية الأولى.

المتغير التابع	المتغير المستقل	المعامل β	قيمة (ت) المحسوبة	احتمالية (ت)	R^2	Adj. R^2	قيمة (ف)	احتمالية (ف)
ROA	CD	-0.014	-2.99	0.00	0.164	0.15	8.99	0.00
	C	0.022	10.9	0.00				

يظهر الجدول (٥) أن قيمة معامل متغير السيولة (β_1) قد بلغت (-0.014)، وأن قيمة (ت) الإحصائية المحسوبة (-2.99)، وهي أكبر من القيمة (ت) الجدولية (1.98)، وذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha < 0.01$). ويعني ذلك: أن انخفاض سيولة المصارف الإسلامية مقاسة بنسبة الرصيد النقدي بمقدار نقطة مئوية واحدة يؤدي إلى ارتفاع العائد على الموجودات بمقدار (1.412) نقطة. نستنتج من ذلك رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة (H_a1) التي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الربحية والسيولة.

كذلك يظهر الجدول (٥) أن القوة التفسيرية للأنموذج تشير إلى أن متغير السيولة يفسر 16.4% من التغيرات في متغير الربحية، حيث بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) 16.4%، ويعزى الباقي 83.6% لتأثير عوامل أخرى لم يتضمنها هذا الأنموذج.

كذلك تشير النتائج إلى أن قيمة اختبار (ف) قد بلغت (8.99) وباحتمالية (0.00)، وهذا يدل على أن الأنموذج ككل معنوي وذو دلالة إحصائية.

استناداً على ذلك، يمكن تقدير أنموذج الانحدار الأول كما يأتي:

$$ROA = 0.022 - (0.0141 * CD).$$

ويمكن أن تعزى العلاقة السلبية بين السيولة والربحية إلى أن تحقق المزيد من أحديهما يكون على حساب الآخر؛ فارتفاع نسبة السيولة يعني الاحتفاظ بالمزيد من النقد وشبه النقد وهي ذات عائد منخفض، وتحقيق الربحية يعني تخفيض

العلاقة بين السيولة والربحية والملاءة

نسبة الاحتفاظ بالنقد وشبه النقد.

وتتفق هذه النتيجة مع ما جاء في الأدبيات الاقتصادية حول وجود علاقة سلبية بين السيولة والربحية، ومع نتائج العديد من الدراسات السابقة مثل دراسة (Dahiyat, 2016)^(٣٩) في المصارف الأردنية، ودراسة (زاهر، ٢٠١٤م)^(٤٠) في المصارف السورية الخاصة، ودراسة (أبو زعيتر، ٢٠٠٦م)^(٤١) في المصارف التجارية العاملة في فلسطين. ولا تتفق هذه النتيجة مع ما توصلت له دراسة (دبيونة، ٢٠١٧م)^(٤٢) في المصارف التجارية العاملة في الجزائر التي توصلت إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين العائد على الموجودات ونسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات. كذلك فإنها لا تتفق أيضاً مع عدد من الدراسات التي توصلت إلى وجود علاقة طردية بين السيولة والربحية مثل دراسة (بو خريص، ٢٠١٥م)^(٤٣) في المصارف الجزائرية، ودراسة (Kosimidou et. al., 2004)^(٤٤) في المصارف البريطانية.

٤.٣.٢: نتائج اختبار الفرضية الثانية.

الجدول (٦) يبين نتائج اختبار الفرضية الثانية: (H02): لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الربحية والملاءة المالية في المصارف الإسلامية.

جدول (٦):

نتائج اختبار الفرضية الثانية.

المتغير التابع	المتغير المستقل	المعامل	قيمة (ت) المحسوبة	احتمالية (ت)	R ²	Adj.R ²	قيمة (ف)	احتمالية (ف)
ROA	AD	-0.0495	-2.851	0.000	0.15	0.13	8.13	0.000
	C	0.0269	7.300	0.000				

يتبين من الجدول (٦) وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha < 0.001$) بين الربحية والملاءة، إذ بلغت قيمة معامل الملاءة (-0.0495)، وبلغت قيمة (ت) الإحصائية المحسوبة (-2.851) وهي أكبر من القيمة (ت) الجدولية (1.98) وذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha < 0.001$). وهذا يعني: أن انخفاض الملاءة بمقدار نقطة مئوية واحدة يؤدي إلى ارتفاع العائد على الموجودات بمقدار (0.0495) نقطة. نستنتج من ذلك رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الربحية والملاءة. كما تبين النتائج أن متغير الملاءة قد فسر ما نسبته ١٥% من التباين المفسر الكلي لمتغير الربحية، إذ بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) 0.15. كذلك تشير النتائج إلى أن قوة ومعنوية النموذج كاملاً مقبولة إحصائياً، إذ بلغت قيمة اختبار (ف) (9.03) وباحتمالية (0.000). استناداً على ذلك، يمكن تقدير أنموذج الانحدار الثاني كما يأتي:

$$ROA = 0.0269 - (0.0495 * AD).$$

ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن المصارف الإسلامية تولي أهمية خاصة للملاءة، وتحفظ بنسب عالية للملاءة مقاسة بنسبة كفاية رأس المال أكبر بكثير من تلك التي يحددها معيار بازل ٢ والبالغة ٨%، وتلك التي تحددها الجهات الرقابية، وهي بذلك تحتجز جزءاً كبيراً بوصفها احتياطات لا يتم الاستفادة منها، مما يؤثر سلباً على ربحية المصرف. لا تتفق هذه النتيجة مع عدد من الدراسات السابقة، التي توصلت إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الربحية

والملاءة، مثل: دراسة (ديبونة، ٢٠١٧م) (٤٥)، في المصارف التجارية العاملة في الجزائر، ودراسة (Dahiyat, 2016) (٤٦) في المصارف الأردنية، التي توصلت إلى عدم وجود علاقة بينهما، وقد يعزى عدم اتفاق هذه النتيجة مع ما توصلت له هذه الدراسة إلى اختلاف مقياس الملاءة واختلاف عينة الدراسة أيضاً. ولا تتفق هذه النتيجة أيضاً مع عدد آخر من الدراسات التي أشارت إلى وجود علاقة طردية بين نسبة الملاءة والربحية مثل: دراسة (زاهر، ٢٠١٤م) (٤٧) في المصارف السورية الخاصة، ودراسة (Trujillo-Ponce, 2013) (٤٨) في المصارف الإسبانية.

٤.٣.٣: نتائج اختبار الفرضية الثالثة.

الجدول (٧) يبين نتائج اختبار الفرضية الثالثة: (H03): لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين السيولة والملاءة المالية في المصارف الإسلامية.

جدول (٧):

نتائج اختبار الفرضية الثالثة.

المتغير التابع	المتغير المستقل	المعامل	قيمة (ت) المحسوبة	احتمالية (ت)	R ²	Adj.R ²	قيمة (ف)	احتمالية (ف)
AD	CD	٠.١٧٩	٥.٨٩	٠.٠٠٠	٠.٤٣	٠.٤٢	٣٤.٨	٠.٠٠٠
	C	٠.١٣٧	١٠.٥٢	٠.٠٠٠				

يظهر الجدول (٧) وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha < 0.01$) بين متغير السيولة والملاءة، إذ بلغت قيمة معامل السيولة (٠.١٧٩) وبدلالة إحصائية (٠.٠٠٠) حيث بلغت قيمة (ت) الإحصائية (٥.٨٩). وهذا يعني: أن ارتفاع السيولة بمقدار نقطة مئوية واحدة يؤدي إلى ارتفاع الملاءة بمقدار (٠.١٧٩) نقطة. كما تبين النتائج أن متغير السيولة قد فسر ما نسبته ٤٣% من التباين المفسر الكلي لمتغير الملاءة، إذ بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) ٤٣%. كذلك تشير النتائج إلى قوة ومعنوية النموذج كاملاً مقبولة إحصائياً، إذ بلغت قيمة اختبار (ف) (٣٤.٨) وباحتمالية (٠.٠٠٠).

استناداً على ذلك، يمكن تقدير أنموذج الانحدار الثالث كما يأتي:

$$AD = 0.137 + (0.179 * CD).$$

٥- الاستنتاجات:

في ضوء تحليل نتائج الدراسة توصلت الدراسة إلى وجود دليل إحصائي على وجود:

- ١- علاقة سلبية بين سيولة المصارف الإسلامية وربحياتها.
 - ٢- علاقة سلبية بين ربحية المصارف الإسلامية ونسبة الملاءة فيها.
 - ٣- علاقة طردية بين سيولة المصارف الإسلامية ونسبة الملاءة فيها.
- ويمكن أن تعزى هذه النتيجة إلى أن المصارف الإسلامية تولي هدفي السيولة والأمان أهمية أكبر منها في المصارف التقليدية؛ وذلك بسبب طبيعة عملها والمخاطر التي تواجهها، إذ تتطوي صيغ الاستثمار في المصارف الإسلامية وخاصة

العلاقة بين السيولة والربحية والملاءمة

المشاركة والمضاربة على مستوى خطر أكبر منه في صيغ التمويل للمصارف التقليدية، الأمر الذي يتطلب توخي الحذر واتخاذ القرارات المالية السليمة والتي تضمن حماية أموال المودعين. وبذلك، يتضح أن أبرز التحديات التي تواجهها المصارف الإسلامية هي مشكلة تحقيق التوازن في ظل وجود التعارض الواضح بين هدف الربحية وهدف السيولة عند إدارة أموال هذه المصارف.

٦- التوصيات:

- في ضوء الاستنتاجات السابقة، فإن الدراسة توصي بما يأتي:
- ١- ضرورة العمل على إنشاء سوق أوراق مالية إسلامية، واستحداث أدوات مالية إسلامية يتم تداولها في هذه الأسواق، تمكن المصارف الإسلامية من توظيف فوائض السيولة فيها.
 - ٢- زيادة التعاون بين مختلف المصارف الإسلامية فيما يتعلق بمعالجة مشكلة زيادة السيولة ونقصها.
 - ٣- إجراء المزيد من الدراسات لإيجاد معيار كفاية رأس مال يناسب المصارف الإسلامية، ويأخذ بعين الاعتبار خصوصيتها واختلافها عن المصارف التقليدية.
 - ٤- على المصارف الإسلامية الأخذ بتوصيات ومخرجات البحث العلمي في مجال العلوم المالية والإدارية؛ لما لها من أهمية في المساعدة في تقديم حلول مثلى للكثير من المشاكل التي يمكن أن تعترض طريق المصارف في تحقيق أهدافها الإستراتيجية لخدمة ورفاهية المجتمع.

٧- الموامش.

- (١) هندي، منير إبراهيم، إدارة البنوك التجارية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ١٩٩٦م، ص ٩.
- (٢) سعيد، حسين، كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية "في الواقع وسلامة التطبيق"، المؤتمر الدولي الأول للمالية للإسلامية، الجامعة الأردنية، الأردن، ٢٠١٤م، ص ١٠٩.
- (٣) سعيد، حسين، مرجع سابق، ص ٣.
- (٤) محيسن، عبد الحليم، البنوك والمؤسسات المالية الأخرى: حقائق وأرقام، جمعية عمال المطابع التعاونية، عمان، ١٩٩٤م.
- (٥) الكور، عزالدين مصطفى، أثر السيولة على كفاءة التكلفة والأداء دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية الأردنية، مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، طرابلس، ليبيا، ٢٧-٢٨ نيسان ٢٠١٠م، ص ٣.
- (٦) الموقع الإلكتروني لبنك دبي الإسلامي (<http://www.bibd.com.bn>).
- (٧) بو رقية، شوقي، طريقة CAMELS في تقييم أداء البنوك الإسلامية، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، العدد (١)، (٢٠١١م)، ص: ١٤١-١٦٠. متاح على الرابط: [https://www.kau.edu.sa/Files/121/Files/59600_Shawki\(15\).pdf](https://www.kau.edu.sa/Files/121/Files/59600_Shawki(15).pdf).
- (٨) سعيد، حسين، مرجع سابق، ص ١٠٩.
- (٩) الجميل، سمر كوكب، التمويل الدولي مدخل في الهياكل والعمليات والأدوات، ط ١، الدار النموذجية للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠١١م، ص ٣٠٦.
- (١٠) شحاتة، حسين، إدارة السيولة في المصارف الإسلامية: المعايير والأسباب، الدورة العشرون للمجمع الفقهي الإسلامي، مكة المكرمة، السعودية، ٢٠١٠م، ص ١٤.

- (١١) أبو حمد، رضا صاحب، إدارة المصارف، مدخل تحليلي، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٢م، ص ١٩٥.
- (١٢) رمضان، زياد وجودة، محفوظ، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٠م، ص ٢٣٧.
- (١٣) العلق، بشير عباس، إدارة المصارف، جامعة التحدي، ليبيا، ٢٠٠١م، ص ١٢٠.
- (١٤) الموسوي، سعدي أحمد حميد، القدرة التفسيرية لمؤشرات السيولة في تحليل توجهات ومستويات المخاطر دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية العراقية، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية، المجلد (٢٠٤)، الإصدار (١٧)، ٢٠١٥م، ص ٥٧-٨١.
- (١٥) الشيخ حسن، ماهر، قياس ملاءة البنوك الإسلامية في إطار المعيار الجديد لكفاية رأس المال، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، السعودية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، (٢٠٠٥م).
- https://www.islamtoday.net/media_bank/pdf/2011/10/14/7_20111014_21306.pdf
- (١٦) زاهر، لانا، أثر السيولة والكفاية الإدارية والملاءة المالية على ربحية المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (٦٣)، العدد (٦)، ٢٠١٤م، ص ٢٤٣-٢٦٣.
- (17) Greenspan, Alan, The Role of Capital in Optimal Banking supervision and regulations, **Economic Review**, 1998, N(10), p. 25.
- (١٨) الشيخ حسن، ماهر، مرجع سابق. ص ١٣.
- (١٩) الشيخ حسن، ماهر، مرجع سابق. ص ١٤.
- (٢٠) وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية الكويتية، "الموسوعة الفقهية الكويتية"، دار السلاسل - الكويت، (٢٠٠٤)، (٦٤/٣٨). متاح على الرابط: <http://shamela.ws/index.php/page/official>.
- (٢١) سعيد، حسين، مرجع سابق.
- (٢٢) ديبونة، محمد الصغير، أثر مخاطر السيولة على ربحية البنوك التجارية: حالة عينة من البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٥م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، ٢٠١٧م، ص ١٠.
- (٢٣) العاني، قتيبة، مخاطر وتحديات إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، مجلة الاقتصاد الإسلامي، ٢٠١٥م. متوفر في الموقع <http://www.aliqtisadalislami.net>.
- (24) Akinwumi, I, Micheal, E, and Raymond, A (2017). Liquidity management and banks performance in Nigeria, **Business Management and Economics**, 2017, Vol.5, No. (6), pp. 88-98. Available online at <https://www.journalissues.org/IBME/>
- (٢٥) ديبونة، محمد الصغير، مرجع سابق.
- (26) Dahiyat, A (2016). Does Liquidity and Solvency Affect Banks Profitability? Evidence from Listed Banks in Jordan. **International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences**, 2016, Vol. (6), No.(1), pp. 35-40. Available online at <https://analystprep.com/cfa-level-1-exam/financial-reporting-and-analysis/activity-liquidity-solvency-profitability-valuation-ratios>
- (٢٧) بوخريص، الأمين، تأثير مخاطر السيولة على الأداء المالي، مذكرة لاستكمال متطلبات الماجستير غير منشورة، جامعة ورقلة، الجزائر، ٢٠١٥ م.
- (٢٨) زاهر، لانا، مرجع سابق. ص ٢٤٣-٢٦٣.

- (29) Trujillo-Ponce, Antonio, What determines the profitability of banks? Evidence from Spain, **Accounting & Finance**, 1999-2009, 2013, Vol. (53), Issue (2), 561-586.
- (٣٠) أبو زعيتير، باسل، **العوامل المؤثرة في ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، ٢٠٠٦م.
- (31) Kosimidou, K., Tanna, S. and Pasiouras, F., Determinates of Profitability of Domestic UK Commercial Banks: Panel Evidence from the Period 1995-2002، **Applied Economic**, 2004.
- (٣٢) الرشدان، أيمن أحمد، **محددات الربحية في المصارف التجارية الأردنية**، عمان، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة آل البيت، الأردن، ٢٠٠٢م.
- (٣٣) للمزيد يرجى التفضل بزيارة الموقع الإلكتروني للبنك الإسلامي الأردني: <https://www.jordanislamicbank.com>
- (٣٤) للمزيد يرجى التفضل بزيارة الموقع الإلكتروني للبنك الإسلامي الفلسطيني: <https://islamicbank.ps>
- (٣٥) للمزيد يرجى التفضل بزيارة الموقع الإلكتروني لمصرف الراجحي: <http://www.alrajhibank.com.sa/ar>
- (٣٦) للمزيد يرجى التفضل بزيارة الموقع الإلكتروني لمصرف قطر الإسلامي: <https://www.qib.com.qa/ar>
- (٣٧) للمزيد يرجى التفضل بزيارة الموقع الإلكتروني لبنك دبي الإسلامي <http://www.dib.ae/ar>
- (٣٨) للمزيد يرجى التفضل بزيارة الموقع الإلكتروني للبنك الإسلامي بروناي دار السلام <http://www.bibd.com.bn>
- (39) Dahiyat, op.cit.
- (٤٠) زاهر، لانا، **مرجع سابق**. ص ٢٤٣-٢٦٣.
- (٤١) أبو زعيتير، **مرجع سابق**.
- (٤٢) ديبونة، محمد الصغير، **مرجع سابق**، ص ٧.
- (٤٣) بوخريص، الأمين، **مرجع سابق**.
- (44) Kosimidou et. al., op.cit.
- (٤٥) ديبونة، محمد الصغير، **مرجع سابق**، ص ٧.
- (46) Dahiyat, op.cit.
- (٤٧) زاهر، لانا، **مرجع سابق**. ص ٢٤٣-٢٦٣.
- (48) Trujillo-Ponce, op.cit.